

إسماعيل الإسكندراني*

الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحولات إستراتيجية في التعاون والعداء؟

تناقش هذه الورقة ظاهرة الجماعات المسلحة في شبه جزيرة سيناء المصرية وتعرض لتاريخ نشأتها والأوضاع التي أدت إلى حالة الصدام العنيف بينها وبين أجهزة الدولة، عبر فترة حكم الرئيس السابق حسني مبارك، مروراً بحكم الرئيس المعزول محمد مرسي، وانتهاءً بالانقلاب العسكري الذي قاده الفريق عبد الفتاح السيسي. وتناقش مختلف العوامل التي قادت إلى حدة الصراع بين هذه الجماعات المختلفة وأجهزة الدولة، وإلى أسباب اتساع نطاق الصراع وازدياد وتيرة العنف فيه. كما تعرض الدور الذي قامت به الأجهزة الأمنية في تصعيد الصراع. وتستعرض الورقة المرجعيات الدينية التي تنطلق منها هذه الجماعات، إضافة إلى مختلف العوامل التي أثرت في توجهاتها السياسية. كما تناقش الورقة ما بدا من تقارب وتنسيق مصري إسرائيلي في التعامل مع هذه الجماعات. لقد تجوّل الباحث بنفسه في أرجاء سيناء وأجرى العديد من المقابلات مع أفراد هذه الجماعات المختلفة ومع السكان، واعتمد على الإفادات المختلفة التي جمعها في عرض المشهد في سيناء وتمدداته إلى الداخل المصري.

* باحث زميل لمبادرة الإصلاح العربي في باريس. ومسؤول وحدة سيناء في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

مقدمة

لم يكد وزير الدفاع المصري يعلن عزل الرئيس محمد مرسي في الثالث من تموز / يوليو ٢٠١٣، ويفرض ما سُمّاه "خريطة المستقبل"، حتى اندلعت الأحداث بوتيرة متسارعة في شمال سيناء. وبعد يومين، عقدت "السلفية الجهادية" مؤتمرًا حاشدًا في مدينة الشيخ زويد، توعدت فيه سلطة الانقلاب بالويل والثبور. ولم يتحمل من حضر من إخوان العريش ذلك المؤتمر؛ فانصرفوا بعد عشر دقائق من وصولهم. هذا الارتباط الوثيق بين تفاعلات القاهرة وتطورات سيناء، زاد التباسًا بتصريحات القيادي الإخواني محمد البلتاجي في الثامن من تموز / يوليو ٢٠١٣، حين قال: "ما يحدث في سيناء سيتوقف في اللحظة التي يعلن فيها عبد الفتاح السيسي تراجعاً عن الانقلاب وعودة الرئيس محمد مرسي"^(١).

تقدّم هذه الورقة محاولة لفهم حقيقة ما جرى في سيناء، بدءًا بشرح مقدّماته والأطراف الفاعلة فيه، وتوضيح الوضع الملتبس والمربك للمجتمع المحلي وعلاقته بالسلطة السياسية والتنفيذية، ثم أثر كل ذلك في غزة، وعلاقتها بتحالف السلطة الحالي في مصر بعد الانقلاب؛ فقد صار ارتباط غزة بسيناء أكبر ممّا تمثّله نسبة الأربعة عشر كيلومترًا، وهي حدود مصر مع القطاع، إلى ما يقارب المائتي كيلومتر، وهي حدود مصر مع الأرض المحتلة. فتركزت الأزمة الأمنية على خط "العريش - رفح" في أقصى الشمال الشرقي لشبه الجزيرة، بامتداد جنوبي لا يصل إلى عمق وسط سيناء.

في هذه المنطقة الحدودية الشمالية، عزّز الجيش الثاني الميداني انتشاره بحشود عسكرية مستثناة من الملحق الأمني لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. لم يصل الاستنفار إلى ذروته فجأة، بل ظهر التدرّج واضحًا من العملية "نسر" في ٢٠١١ عقب قصف "قسم ثان العريش" بالمدفعية الثقيلة في تظاهرات "جمعة الهوية الإسلامية" (٢٩ تموز / يوليو، ٢٠١١)، ثم العملية "نسر ٢" في ٢٠١٢ عقب قتل وحدة عسكرية قوامها ١٦ جنديًا بأكملها، وأخيرًا بعد اختطاف سبعة جنود في أيار / مايو ٢٠١٣، ثم مقتل ٢٥ جنديًا في آب / أغسطس من العام نفسه، فضلًا عن استمرار استهداف دورياته ونقاط ارتكازه وجنوده ومركباته، منذ انقلاب ٣ تموز / يوليو، ٢٠١٣.

١ "محمد البلتاجي: ما يحدث في سيناء سيتوقف في اللحظة التي يعود فيها مرسي للحكم"، مقطع فيديو، يوتيوب، ٢٠١٣/٧/٨، على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=Kja622cli2s>

حملت أجواء ما بعد سقوط مبارك في ٢٠١١ تحليلًا قائمًا على افتراض ظهور صراع بين الأجنحة داخل الأجهزة الاستخباراتية، ومحاولة بعض الأجنحة الوطنية مقاومة قيود المعاهدة المخلة بالسيادة المصرية على سيناء. ولربما كان ذلك إفراطًا في حسن النية^(٢) لم يكن قد اصطدم بعد بفجائع، مثل: مذبحه الأقباط في ماسيرو في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، و"ملحمة" محمد محمود في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، ثم جرائم فض اعتصام مجلس الوزراء في كانون الأول / ديسمبر، ٢٠١١. ولم يكن أثر هذه الطوباوية العسكرية قد زال قبل مجزرة الشباب في إستاد بورسعيد في شباط / فبراير ٢٠١٢.

بعد إطاحة الرئيس حسني مبارك، أخذ الجيش المصري يحظى بمزيد من المتابعة والاهتمام^(٣)، وهو أمر لم يكن متاحًا من قبل؛ لافتقاد المعلومات الكافية أو الدقيقة عن أوضاع الجيش وممارساته وسياساته، وهذا موضوع آخر لم يجز تناوله بطريقة كافية بعد، ولكنّه سيحمل آثارًا وخيمة على استقرار المجتمع السيناوي كما ستوضح هذه الورقة.

لا يمكن فصل ما يجري في سيناء عن التحولات الجذرية التي طرأت على الجيش والدولة عقب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. وهي التحولات التي بدأت من إعلان استباقي من السادات بأنّ حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وتأكّدت بإصرار خليفته مبارك على إستراتيجية السلام خيارًا أوحده. وقام الرئيس السادات بتغييرات شملت أهم قيادات جيش أكتوبر / تشرين الأول (١٩٧٣) - القائد العام ورئيس أركان حرب القوّات المسلّحة - وإطلاق اسم وزارة الدفاع على وزارة الحربية. وفي شهادته، كتب المشير محمد عبد الغني الجمسي، آخر وزير "حربية" وإنتاج حربي مصري، عن سبب استقالته بعد تهميش السادات له وإخباره بأنّ المرحلة الجديدة تتطلب تغييرًا شاملًا في مؤسسات الدولة وأجهزتها كلّها^(٤). وبذلك تراجع دور الجيش حتى

٢ انظر: إسماعيل الإسكندراني، "أحداث سيناء وإيلات وعملية نسر (ج ١): سيناريوهات افتعال رد الفعل"، أحب سيناء، ٢٠١١/٨/١٩، على الرابط:

<http://goo.gl/7S8sa>

٣ للمزيد، انظر: يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، معهد كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٢/٨/١، على الرابط:

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996>

٤ محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي: حرب أكتوبر ١٩٧٣ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص ٨.

ويمكن الاسترشاد، أيضًا، بشهادة المشير سعد الدين الشاذلي على تغيير السادات لقادة الجيش حتى قبل التاريخ الذي أشار إليه الجمسي؛ وذلك في حلقات برنامج شاهد على العصر على الجزيرة نت، ١٩٩٩، على الرابط:

<http://goo.gl/kAsQR8>

والتكفيرية. ونجم عن هذه المواجهة لجوء عدد من تكفيريين غزة، وبالأخص رفح الفلسطينية، إلى المنطقة الحدودية من شمال سيناء في رفح المصرية والشيخ زويد والقرى المحيطة بهما^(٧). ولقد صاحبت ذلك اللجوء عودة الهاربين من سيناء الذين فروا من ملاحقات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) بعد التفجيرات التي استهدفت المنتجعات السياحية في جنوب سيناء؛ إذ عادوا بعد هروبهم من السلطات المصرية برفقة ذوي الخبرة القتالية العالية الهاربين من سلطة حماس. وهكذا تكونت بذرة التكتلات التكفيرية الجهادية الخارجة عن طوع كل من توجّهات مبارك والسلطة الفلسطينية من ناحية، وحماس وجماعاتها الأم التي تولّت السلطة في مصر في ما بعد، من ناحية أخرى.

في الشمال الغربي من شبه جزيرة سيناء، تقع مدينة "بئر العبد" ومحيطها الممتد على شاطئ بحيرة البردويل شرق قناة السويس، وهي المعقل الانتخابي الأبرز لجماعة الإخوان المسلمين في شمال سيناء. وبين الشمال الشرقي، حيث "رفح" و"الشيخ زويد" الخاليتان من تنظيم الإخوان، و"بئر العبد" في الشمال الشرقي بقواها القبلية والدينية المقتسمة بين الإخوان والسلفيين، تقع مدينة "العريش" عاصمة شمال سيناء وحاضرتها. وهي أقرب للشيخ زويد بمسافة ٣٠ كيلومتراً، وأبعد عن بئر العبد بمسافة ٧٥ كيلومتراً. وتتميز العريش بخصوصية عشائرية وثقافية وتنوع سكاني كبير؛ ذلك أنّ فيها امتداداً لكل التيارات الفكرية والأيدولوجية والحركات الشبابية الفاعلة في القاهرة والإسكندرية، ففيها اللبراليون التاريخيون، كحزب "الوفد"، واليساريون القوميون الذين انشقوا عن حزب "التجمع" في كانون الثاني / يناير ٢٠١١ وأسّسوا "الحركة الثورية الاشتراكية"، وفيها أيضاً حركة "شباب ٦ أبريل"، وحركة "أحرار" ذات الطابع الإسلامي الثوري، فضلاً عن الأحزاب الإسلامية الأساسيّة، و"الحزب العربي للعدل والمساواة" المعبر جزئياً عن تجمع القبائل العربية من أنحاء مصر، وحزب "مصر القويّة" الذي أسّسه مرشّح الرئاسة السابق عبد المنعم أبو الفتوح.

وسط التنوع السياسي الثري في العريش "العاصمة" الذي يتفاوت وزنه تعبويّاً، تضمّ المدينة أيضاً تنوعاً سكانياً وثقافياً لا يقلّ ثراءً؛ إذ فيها عائلات عرايشية حضرية، ومقيمون من قبائل تسكن البادية حول العريش في شمال سيناء ووسطها، ووافدون مصريون لم تتوقف

صار أقرب إلى جهاز أمنيّ داخلي، مهمته مطاردة جماعات مسلّحة داخل أراضي الدولة.

”

رفض القائد العام السابق، المشير محمد حسين طنطاوي، قطعياً إدخال مكافحة الإرهاب ضمن عقيدة الجيش القتالية وتغيير تدريب الجيش من مواجهة الجيوش لأعمال أخرى

“

على الرغم من التحوّلات التي طرأت على الجيش بقيادة أبو غزالة وطنطاوي، تُنبئ إحدى وثائق "ويكيليكس" عن خطّ أحمر لم يتراجع عنه آخر صفّ قيادي ممّن شارك في حرب أكتوبر وانتصاراتها. فقد رفض القائد العام السابق، المشير محمد حسين طنطاوي، قطعياً إدخال مكافحة الإرهاب ضمن عقيدة الجيش القتالية وتغيير تدريب الجيش من مواجهة الجيوش لأعمال أخرى^(٥).

أما عن الجماعات الإسلامية في سيناء — لا سيّما المسلّحة — فتدعي هذه الورقة أنّه ليس من المهم تصنيفها على أساس المرجعيات الأيدولوجية السائدة في تصنيف الإسلاميين لانعدام أثرها عملياً، بل وفقاً لمواقفها السياسيّة وخطابها، إضافةً إلى عملياتها العسكريّة، هذا مع مراعاة ما طرأ عليها من تغير بعد ٣٠ حزيران / يونيو، وهو ما سنحاول أن نعرضه في هذه الورقة.

الفاعلون في شمال سيناء محلياً وإقليمياً

في آب / أغسطس من صيف ٢٠٠٩، دكّت سلطة حماس مسجد ابن تيمية على رؤوس عبد اللطيف موسى وأعضاء جماعته المسلّحة^(٦) التي أعلنت قيام إمارة إسلامية في رفح الفلسطينية ذات النزعة الجهادية

٥ "برقيات ويكيليكس: الجيش المصري يقاوم ضغطاً أمريكياً لتغيير الاستراتيجية"، رويترز، ٢٠١٠/١٢/٣١، على الرابط:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE6BU0GD20101231?pageNumber=1&virtualBrandChannel=0>

يمكن الوصول إلى أصل الوثيقة على موقع ويكيليكس عبر الرابط:

http://www.wikileaks.org/plusd/cables/10CAIRO181_a.html

٦ جماعة "جند أنصار الله" التي جرى تناقل اتهامات لها بالدعم الخارجي للمتّرد على سلطة حماس وتقوية الحركات الجهادية والتكفيرية الأخرى مثل حركة "جلجلت".

٧ معلومة يؤكدها صحافيون وسكان محليون في مدينتي رفح والشيخ زويد، وباتت معروفةً بين المهتمّين بأمر الجماعات المسلّحة والفكر التكفيري في شمال سيناء. لكن لأسباب أمنية وقبلية لم يتمكن الباحث من استقصائها بمقابلة أحدهم أو ما شابه ذلك.

سنيين فلم أجد منهم من يصلي إلا نفرًا يعدّون على الأصابع ممّن يخالطون المدن وهم لا يصلّون الأوقات الخمسة على الترتيب، بل يصلّون كلّما خطر بالهلم أن يصلّوا". ويختم شقير حديثه عن علاقة المجتمع بممارسة شعائر الإسلام في ذلك الزمن قائلاً: "ولولا احتفالهم بعيد الضحية وذكرهم النبيّ وحلفهم به والصلاة عليه ما علمت أنّهم مسلمون"^(١٠). ولا يقدح في ما كتبه شقير — على الرغم ممّا أحاط بكتابات ودوافعها — اشتغال عدة قبائل من سيناء بتأمين طريق الحجّ، أو انتشار الاعتقاد في الأولياء بينهم، وغير ذلك من الممارسات الدينية المتراوحة بين الصوفية والوثنية^(١١).

استمرت علاقة أبناء شمال سيناء بالدين على النحو السابق حتّى الخمسينيات من القرن الماضي، ولم تظهر بينهم الجماعات الدينية المعروفة في مصر سوى في فترة حشد المتطوعين وتدريبهم في العريش وسدّ الروافعة، إبّان حرب ١٩٤٨، بقيادة تنظيم الإخوان المسلمين، إلى أن ظهر الشيخ عيد أبو جرير (١٩٥٤) الذي تصوّف جماعته ضمن أقدم الطرق الصوفية^(١٢). وقد بلغت الطرق الصوفية في بعض التقديرات في سيناء أكثر من ١٢ طريقة أقدمها الطريقة التيجانية، وأكبرها عددًا الطريقة العلوية الدرقية الشاذلية التي تلقّاها الشيخ أبو جرير عن الشيخ أبو أحمد الغزالي، وكان لها دور وطني واضح جعل علاقتها بالدولة تتسم بالتقدير^(١٣).

ومع حلول عام ١٩٧٩، وإبّان الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، نشأت الجماعة الإسلامية في الجامع العباسي - أقدم مساجد سيناء - على يد الشيخ صلاح شحادة، القائد الشهير في كتائب القسام في ما بعد. وقد كان دورها مقتصرًا على التوعية الدينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي^(١٤).

١٠ المرجع نفسه.

١١ وذلك مثل التبرّك قدّمًا ببعض الأشجار، أو الذبح للبحر في ما يُعرف حتى الآن (٢٠١٣ م) بعيد النبيّ أيوب، المرجع نفسه، (ص ٣٥٣ - ٣٥٤).

١٢ أسامة خالد وصلاح البلك، "خريطة جماعات التكفير في سيناء"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٢/٨، على الرابط:

<http://www.almasryalyoum.com/node/646021>

١٣ الشيخ عرفات خضر سالماني، شيخ زاوية الحاج خلف في قرية الجورة جنوب الشيخ زويد، مقابلة شخصية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

١٤ يفخر عبد الرحمن الشوربجي، القيادي الإخواني في العريش ذو النشأة الجهادية، وسط إخوان العريش بأنّه تلميذ للشيخ صلاح شحادة؛ إذ التقى به بانتظام في الجامع العباسي قبل نزوحه إلى قطاع غزة مع الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، (ب. ب) قيادي إخواني سابق في العريش، مقابلة شخصية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

حركتهم حتى اليوم من وادي النيل، منهم المسلم والقبطي، ولاجئون فلسطينيون قدّم آباؤهم إلى سيناء منذ ١٩٤٨ و١٩٦٧.

إلى جانب الفاعلين شعبيًا من جماعات دينية وأحزاب وحركات سياسية ومجموعات مسلّحة، فإنّ آراء السكان المحليين وشهاداتهم، قد اتفقت على أنّ الصراع بين أجهزة سلطة الدولة المصرية قد جعل منها أكثر من فاعل أمني واحد في سيناء. ويعزّز السكان تضارب أجهزة السلطة بروايات عن الانتقام من رافضي التعاون مع جهاز مباحث أمن الدولة، واختيارهم التعاون مع الاستخبارات العسكرية بدلًا من ذلك. ويصل هذا الصراع بين أجهزة السلطة المتنفسة على النفوذ إلى اتهامات بالفساد والتورّط في إدارة شبكات للتهريب تضمّ مسلّحين ومرتزقة، وفقًا لشهادات عددٍ من تجار الأنفاق في رفح. ما يعني أنّ السلطات الفاعلة في المنطقة الحدودية من شمال سيناء، ليست طرفًا واحدًا في مقابل الفاعلين من المسلّحين أو السياسيين، بل هي عدّة أطراف أمنيّة واستخباراتية مصرية.

وإذا أخذنا في الحسبان الاختراقات الإسرائيلية المتكررة لسيناء أرضًا وجوًّا، وكشف الصحافة المصرية عن وجود فرقة عمليات تابعة لإسرائيل داخل سيناء^(١٥)، فإنّ دائرة الفاعلين ميدانيًا في سيناء تتّسع، بالأخصّ إذا كان اللاعبون الإسرائيليون في سيناء هم عدّة أجهزة أمنيّة واستخباراتية، وليس جهازًا واحدًا. وبالعودة إلى قضية "خليفة حزب الله" في ٢٠٠٩ التي اتّهم فيها اللبناني سامي شهاب بالتجنّس على السفن الإسرائيلية العابرة لقناة السويس، وتأكيد المصادر المحلية في رفح مكان النفق الذي كان يستخدمه شهاب في عملياته مع غزة، فإنّ تحديد عدد الفاعلين المحليين والإقليميين في سيناء، يظلّ أمرًا صعبًا.

نشأة التيارات الإسلامية في سيناء

كتب نعوم شقير^(١٦) في بداية القرن العشرين: "يعترف أهل سيناء بالإسلام دينًا لهم، لكن ليس بينهم من يعرف قواعد الإسلام، بل ليس فيهم من يعرف قواعد الصلاة". ويضيف: "وقد مازجتهم عدّة

٨ "وحدة إسرائيلية خاصّة لمكافحة الإرهاب في سيناء"، بوابة الشروق، ٢٠١٣/٧/١٦، على الرابط:

<http://goo.gl/HZggbj>

٩ نسخة إلكترونية من كتاب: نعوم بك شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب وما كان بينها من العلائق التجارية والحربية وغيرها من أول عهد التاريخ إلى اليوم ١٩١٦ م، ص ٣٥٢.

وهناك اتفاق على أنَّ الأفكار الجهادية والتكفيرية التي انتشرت في ربوع مصر في السبعينيات والثمانينيات لم تظهر في سيناء إلا نتيجةً لأساليب القمع والتعذيب التي استخدمها جهاز أمن الدولة في العقدين الأخيرين من عهد مبارك. ولا يؤثر في قيمة هذا الاستنتاج حقيقة أنَّ المقاومة المسلحة ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي اتَّسمت بما يمكن تسميته "الصوفية الجهادية". ويُلقَّب أبطال المقاومة من الرجال والنساء في سيناء بـ "المجاهدين" و"المجاهدات" حتَّى يومنا هذا. غير أنَّ انتقال بعض زبانية أجهزة أمن الدولة والبدء باستنساخ السياسة الأمنية التي طُبِّقت في الصعيد على سيناء مثل نقطة الانعطاف بين مرحلتين^(١٩).

ولم يكتفِ جهاز أمن الدولة بالاعتقال العشوائي والتعسف في القمع، بل بادر أيضًا بإرسال إسلاميَّي سيناء إلى سجون القاهرة ووادي النيل كنوع من تخفيض عيشهم وعيش أقاربهم؛ بتحميلهم مشقَّة زياراتهم في أماكن بعيدة. وهناك اختلطوا بالجهاديين والتكفيريين، وعادوا حاملين أفكارهم إلى سيناء. وقد كانت الثمرة، ظهور تنظيم "التوحيد والجهاد"، على يد مؤسسه خالد مساعد، طبيب الأسنان، في نهاية التسعينيات. ثمَّ لم تلبث الأمور أن تسارعت، فانشطرت الجماعات وتكاثرت، بخاصَّة بعد تفجيرات المنتجعات السياحية في جنوب سيناء أعوام ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦. وقد قُتل مساعد في إحدى تلك العمليات. وطالت آلة البطش آلاف المواطنين رجالًا ونساءً وأطفالًا وشيوخًا، صانعةً ثأرًا تاريخيًا مع الأهالي، مُنعت بسببه الشرطة من العمل في المنطقة الحدودية في شمال سيناء منذ ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ حتى الآن^(٢٠).

ومن جانب آخر أدَّى التحاق الشباب السيناوي أيضًا بالتعليم الجامعي في المدن المصرية دورًا مهمًّا في إذكاء التطرف. وكانت الصوفية هي المسيطرة على مشاعر أهل سيناء الدينية حتَّى بدايات عام ١٩٨٠^(٢١). لكن، بعد إبرام معاهدة السلام، بدأ بعض الشبان الجامعيين يعودون إلى سيناء حاملين معهم الأفكار الدينية المتشدَّدة، وانتشر الفكر "الوهابي" في ربوع سيناء لأوَّل مرة. ومع حلول عام ١٩٨٤، بدأ محمود

في أوَّل تعداد عقب الانسحاب الإسرائيلي من سيناء (١٩٨٢)، بلغ عدد سكَّان سيناء شمالًا وجنوبًا (١٦٧٠٠٠) نسمة تقريبًا^(١٥). وبعدها بثلاثة عقود لم يبلغ التعداد مليونًا واحدًا، على الرغم من مساحتها التي تعدل ثلاثة أضعاف الدلتا المصرية المكتنَّزة بعشرات الملايين. وهو ربَّما يكون مؤشِّرًا على حداثة الأفكار والتنظيمات السياسية فيها، مقارنةً بالعمل المسلَّح ضدَّ الاحتلال. وبخلاف الصوفية المتجذَّرة لدى بدو سيناء منذ عقود طويلة، فإنَّ الأفكار الدينية والدعوية الأخرى كنتنظيم الإخوان المسلمين و"التبليغ والدعوة"، لم تفد إلى سيناء إلا بعد التحرير؛ إذ اصطحبها معهم بعض أهل وادي النيل المهاجرين للإقامة في سيناء، وقلة قليلة من أهل سيناء الذين هجَّرتهم الحرب ثم عادوا حاملين للمجتمع السيناوي أفكارًا جديدة.

كان "للإخوان المسلمين في سيناء منذ الثمانينيات من القرن الماضي وضعٌ مختلف عن سائر أنحاء الجمهورية، وكانت علاقتهم بالأجهزة الأمنية والاستخباراتية تتسم بنوع من الخصوصية؛ لأنهم في إقليم حدودي محزَّر خاضع للإدارة العسكرية والأمنية في مناحيه كافة"^(١٦). أما الأفكار السلفية الأكثر سيولةً والأقلَّ قوَّةً تنظيميةً، فقد وردت عقب عام ١٩٨١؛ إذ أصبحت زيارة سيناء ممكنة من دون إذنٍ من الاستخبارات، فانطلقت جماعة "التبليغ والدعوة" التي تجوب البلاد داخليًّا وخارجيًّا للوعظ البسيط المباشر من دون التطرُّق لقضايا سياسية^(١٧).

وأما الشيخ أسعد البيك المعتقل حاليًّا، وأحد رموز "دعوة أهل السنة والجماعة"، وأشهر قاضٍ في اللجان الشرعية لفُضِّ المنازعات في مدينة العريش، فيبيِّن اقتراب جماعته من "الدعوة السلفية السكندرية" وتأثرهم بشيوخها. إلا أنَّه يشدَّد على تمايزهم عن سلفية الإسكندرية في بعض القضايا العقائدية، تلك التي تجعلهم أقرب إلى السلفية الجهادية، لكن مع قناعة حركية بالتدرُّج في الدعوة، وعدم حمل السلاح مطلقًا، واحتفاظهم باستقلاليتهم^(١٨).

١٥ "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج تعداد سكان محافظة شمال سيناء ١٩٨٢، شباط/فبراير ١٩٨٣"، في قدرى يونس العبد، سيناء في مواجهة ممارسات الاحتلال (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨).

١٦ مقابلة شخصية مع عمار جودة، رئيس مجلس مدينة العريش السابق، وهو إسلامي مستقل ذو خبرة شخصية في التنقل بين الاتجاهات الإسلامية المختلفة، له دور تاريخي في التقريب بين المجموعتين اللتين تنازعتا تمثيل الإخوان تنظيميًّا في العريش، إلا أنَّ مصيره كان خارجهما.

١٧ عمار جودة، رئيس مجلس مدينة العريش السابق، والقيادي الإسلامي بالعريش سابقًا، شاطئ الريسة، مقابلة شخصية، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

١٨ أسعد البيك في مكتبه بلجنة فضِّ المنازعات الشرعية (القضاء الشرعي)، مقابلة شخصية، مدينة العريش، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٩ الإسكندراني، "أني علاقة بين 'الإخوان' والجماعات المسلَّحة في شمال سيناء؟"، الأخبار اللبنانية، ٢٠١٣/٨/٢٦، على الرابط:

<http://www.al-akhbar.com/node/189566>

٢٠ المرجع نفسه.

٢١ يتحفَّظ الباحث عن استخدام مصطلح "الوهابية" واشتقاقاته؛ لأنه يفقد مدلوله في المجتمع السيناوي. لكن وصف "الوهابي" في هذه الفقرة منسوب إلى الناشط السياسي السيناوي أشرف أيوب، كما أنَّ التحقيق الصحفي المنشور في جريدة المصري اليوم منقول عنه، انظر: خالد والبلد، المرجع نفسه.

التيارات والجماعات الإسلامية في سيناء: محاولة للتصنيف

تميل هذه الدراسة إلى تصنيف الجماعات الإسلامية - لا سيما المسلحة - في سيناء وفقاً لمواقفها وعملياتها وخطابها، مع الانتباه إلى ما طرأ عليها من تغيير بعد ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣، وتقلل من أهمية التصنيف على أساس المرجعيات الأيديولوجية السائدة في تصنيف الإسلاميين لانعدام أثرها عملياً؛ ففي المنطقة الحدودية من سيناء تعدد المرجعيات الكلاسيكية، مثل سيد قطب وأبي الأعلى المودودي، ترقفاً فكرياً لا يستسيغه من بلغت به الحال مرحلة تكفير حالق للحية^(٢٥). ومن هؤلاء من لم يتجاوز تعليمه في الأغلب المرحلة الإعدادية، وتتردد أسماء مثل أبي محمد المقدسي وأبي قتادة الفلسطيني، بوصفها مرجعيات لبعض الجماعات النشطة في شمال سيناء. ويثور جدل بشأن قيمة ما يقدمانه من فكر لكونه لا يرقى إلى الفقه، وهو ما يراه القاديون الجهاديون الكلاسيكيون؛ من استمر منهم في التيار الجهادي، مثل نبيل نعيم، أو ممن اعتزله، مثل كمال حبيب^(٢٦)، وغيرهما.

الحقيقة أن رسم حدود فاصلة بين التيارات الفكرية الإسلامية المختلفة، مطلب صعب المنال لأسباب كثيرة. لكن، تظل هناك إمكانية لرسم خطوط عريضة تندرج تحتها الجماعات المختلفة أو تتقاطع، والأمر البالغ الأهمية في أي محاولة للتصنيف، هو إدراك أن الخطوط الفاصلة بين التيارات ليست استاتيكية جامدة، بل نشطة ومتغيرة ومتأثرة بالتطورات، لا سيما تلك التي مرت بها مصر منذ ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣، وهو ما كان له دور كبير في تغيير مسار بعض هذه الجماعات.

الإشكالية الثانية هي عدم بوح رؤوس بعض هذه التيارات بكل شيء؛ ففي مقابلة مع الشيخ أسعد البيك، إمام دعوة أهل السنة والجماعة في سيناء، ذكر أن خلاف أهل السنة والجماعة مع السلفية السكندرية

٢٥ عُرف الخوارج في التاريخ الإسلامي بأنهم يكفرون مرتكب الكبيرة، إلا أنه لم تُعرف أي فرقة بتكفير مرتكبي الصغائر (هذا حتى في حال عد حلق الحية إثمًا).

٢٦ صبحي عبد السلام ومحمد كامل، "التوحيد والجهاد.. إمارة إسلامية في 'جبل الحلال'"، الوطن، ٢٠١٢/٨/١٣، على الرابط:

<http://www.elwatannews.com/news/details/37413>

ومن الجدير بالإشارة أن نوضح أن ذلك التحقيق الصحفي المنشور في جريدة الوطن لا يمكن الاستناد إليه في ما يخص الجماعات المسلحة في سيناء، بل إنه ينقل فقط موقف القيادات الجهادية الكلاسيكية ممن سمّوهم "الجهاديين الجدد"، أما ما عدا ذلك فهو مادة صحفية كتبت عن بعد، مشبعة بالرواية الأمنية الرسمية من دون أي تقصّ ميداني ولا مقابلات في سيناء.

آدم، وكان يعمل مدرّساً، الدعوة، وأنشأ جماعة "التبليغ والدعوة" التي اعتمدت على جذب أتباعها بالخروج في سبيل الله لدعوة أنصار جدد، وانتشرت انتشاراً كبيراً. إلا أنه مع نهايات الثمانينيات، شكّلت مجموعة من الطلبة العائدين من الدراسة في الجامعات المصرية، مجموعات دينية أكثر تطرفاً وتشدداً، تبنّى معظمها الفكر "الوهابي" المتشدّد ليظهر على الساحة شبّان يكفّرون آباءهم، ويرفضون تناول الطعام معهم^(٢٣).

يرى الشيخ سليمان أبو أيوب، أحد قادة التيار السلفي في سيناء، أن التحول من التدنّ السّمح إلى التشدّد بدأ عام ١٩٩٣ تقريباً، قائلاً: "تعتبر التنظيمات الدينية في سيناء كلها سنيّة وسلفية ولكننا نختلف مع بعضها في بعض الأمور، مثل عملية تفجير محطة الغاز التي ننكرها تماماً، لكنّ الموجودين الآن والجماعة الرئيسية في المكان هي الجماعة السلفية، وبدايتها كانت عام ١٩٨٦، وكلّ الجماعات التكفيرية خرجت من رحمها"^(٢٣).

وقد توسّع نفوذ الفكر السلفي الجهادي من الشطر الشرقي لمدينة رفح إلى الغرب ممتدداً في شمال سيناء، فحين اشتدّت المأساة الإنسانية، وأغلقت المعابر في اتفاقية غير عادلة، لم يجد فلسطينيو القطاع منفذاً للغذاء والدواء سوى اقتحام الحدود المصرية مرتين (٢٠٠٥ و ٢٠٠٧). وقتئذ، تفادت الاستخبارات العامة المصرية برئاسة عمر سليمان الاقتحام الثالث؛ بالسماح باستعمال الأنفاق التي تراقبها السلطات المصرية مراقبة غير رسمية، وتديرها حكومة حماس رسمياً. وبين رفح الفلسطينية التي أصبحت فيها السلفية الجهادية والتكفيرية منافسة لحركة حماس، ورفح المصرية التي لا يوجد فيها أثر لتنظيم الإخوان المسلمين، حُفرت الأنفاق التي صُدّرت السلع والسلاح ومواد البناء واستقبلت الشيكال والدولار، وكذلك الأفكار. فكان الأمر كدرجة كرة النار إلى سيناء، على إثر قرار إرييل شارون بالانسحاب الأحادي من غزّة في ٢٠٠٥^(٢٤).

٢٢ المرجع نفسه.

٢٣ المرجع نفسه.

٢٤ أشرف عناني، "عمائم وعسكر: كيف تدرجت كرة النار إلى سيناء؟"، أخبار الأدب، ٢٠١١/٨/٢١.

بعدها بدأت تستهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولم تخرج عن خطها الإستراتيجي بقصر نيرانها على العدو الخارجي (الإسرائيلي)، إلا عندما استهدفها الجيش المصري بعد ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣.

على رأس الجماعات السلفية الجهادية تبرز جماعة "أنصار بيت المقدس" أقوى التنظيمات وأكثرها احترافيةً، سواء من حيث نوعية العمليات أو في التوثيق المرئي والخطاب الإعلامي. يليها من حيث القوة "مجلس شوري المجاهدين - أكناف بيت المقدس" المستقل بعملياته وتسجيلاته المرئية وبياناته الإعلامية. وأخيراً، تصدر بعض البيانات الإعلامية باسم "السلفية الجهادية"، وهي في الغالب جماعة أضعف من سابقتها وأقلّ منهما تنظيمًا وكفاءةً وعملياتًا.

في التقاطع بين تيار السلفية الجهادية والتيار التكفيري يظهر ما يمكن أن نصنّفه بـ "التكفيريين الجهاديين". وهم يختلفون عن "التكفيريين السلميين"؛ فمن الشائع في المنطقة الحدودية من شمال سيناء وجود تيار عريض من التكفيريين السلميين الراضين لحمل السلاح من دون إمام مسلم يعلن الجهاد أو مجتمع مسلم يستحقّ العناء. فهم منكفئون على أنفسهم وجماعاتهم، فلا يؤاكلون الناس ولا يصلّون معهم ولا يتزوّجون منهم. التكفيريون السلميون منصرفون إلى مجتمعاتهم المنغلقة الضيقة والدعوة إلى أفكارهم في انتظار قوة شوكتهم أو الجهاد (ضدّ اليهود)، وسلاحهم الذي يقتنونه لأسباب قبلية وثقافية^(٢٨) لا يُستخدم إلا في دفع الصائل (ردّ المعتدي). أمّا التكفيريون الجهاديون، فهم منطلقون من أرضية أيديولوجية تكفر المجتمع، علاوةً على تكفير الدولة وأجهزة الحكم فيها، ويحملون السلاح في قتالٍ مقدّس (جهاد) اقتصر في مراحله الأولى على "جنود الطاغوت" من دون المدنيين.

تعدّ جماعة "التوحيد والجهاد" باكورة الجماعات التكفيرية الجهادية في سيناء. وقد تحلّت بصورة كبيرة بعد مقتل مؤسسها خالد مساعد، وبسبب الملاحظات الأمنية قبل ثورة يناير، وتناثرت فلولها بين الجماعات الأخرى ولم يظهر أي أثر لها أو لجماعة أخرى، قد تكون ورثتها فكرياً وعملياً، إلا يوم ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ في العملية

يدور في باب "هل الإيمان قول وعمل؟" فقط. لكن بعد اعتقاله وتناقل الأخبار عن وجود تسجيل مصوّر له يحرض فيه على قتل الجنود (بعد انقلاب تموز/يوليو ٢٠١٣، ومذابح فضّ الاعتصامات)، فإنّ أحد سلفيي العريش^(٢٧) قد نقل عن البيك وجهًا عقائدياً متشدداً لم يعرفه عنه سوى من اقرب منه طلباً للعلم؛ وهو أنّه يقول بعدم الإعذار بالجهل (وليس فقط في اشتراط العمل لصحة الإيمان)، وهو المدخل الرئيس للتكفير.

بعبور نقطة الارتكاز الأمني في منطقة "الريسة" شرق العريش، ينتهي الوجود التنظيمي الإخواني، وتنتهي دوائر الولاء الفكري؛ إذ تختلف التركيبة السكانية بانتهاء الحضر العرايشي والخروج إلى البادية. ويؤكد إخوان العريش وجود أفراد من الإخوان في الشيخ زويد ورفح، لكنهم لم يبلغوا أن يقيموا "أسرة" إخوانية واحدة، وهي أصغر نواة تنظيمية في جماعة الإخوان المسلمين. وقد بدأت السلفية بدرجاتها المختلفة في ملء الفراغ الفكري في المنطقة الحدودية بأسرها، مع ميل متزايد إلى الأفكار الأكثر تشدداً كلّما اتّجهنا شرقاً، نحو الحدود؛ فالدعوة السلفية السكندرية لها أنصار يدعمون "حزب النور" سياسياً، لكنّ وجود دعوة أهل السنة والجماعة أقوى منها في كلّ من العريش والمنطقة الحدودية. ثمّ لا يلبث نفوذ أهل السنة والجماعة أن يخفت في مقابل النفوذ الفكري للجهاديين والتكفيريين كلّما اتّجهنا شرقاً.

بين السلفية الدعوية بشقيها؛ سلفية الإسكندرية وما ظهر من فكر دعوة أهل السنة والجماعة، وتكفير المجتمع، مساحة تحتلّها "السلفية الجهادية" كتيار فكري، بغضّ النظر عن حمل السلاح. فالسلفية الجهادية تكفر "دولة الطاغوت" الحاكمة بغير الشرع، وكانت قبل تطوّر الأحداث بعد الانقلاب والمذابح لا تتوسّع في تكفير "جنود الطاغوت"؛ وذلك لأنهم مغلوبون على أمرهم بالتجنيد الإجباري. وترى السلفية الجهادية في المجتمع جاهليّة، بمصطلح سيد قطب في كلامه على "جاهلية القرن العشرين"، وترى الممارسات الكفرية شائعة، وعلى رأسها عدم تحكيم الشريعة. لكنّها لا تكفر المجتمع ولا تستهدفه بالضرر.

على المستوى العملي، عجزت الجماعات المنضوية تحت لواء السلفية الجهادية عن القيام بأيّ عملية قتالية قبل ثورة يناير بسبب الأوضاع الأمنيّة، لكنّها لم تلبث عقب الثورة أن استهدفت خطّ الغاز المصدّر إلى إسرائيل بالتفجير ثلاث عشرة مرة حتّى توقّف التصدير.

٢٨ انظر: الإسكندراني، "السلاح بين العرف والأيديولوجيا والارتقاء"، الأخبار اللبنانية، ٢٠١٣/٨/٢٦.

وانظر أيضاً مقالته: "أحداث سيناء وإيلات وعملية نسر (ج ٢): خريطة السلاح في سيناء"، أحب سيناء، ٢٠١١/٨/٢٧، على الرابط:

<http://wp.me/p1xe8K-2s>

٢٧ (أ ف) من أوائل ناشري الدعوة السلفية السكندرية في العريش، مقابلة شخصية، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣.

موقف الجهاديين في سيناء من جماعة الإخوان المسلمين

توالى أخبار القبض على عددٍ من قيادات الإخوان المسلمين في الأسابيع التالية لفُصِّ اعتصامَي ميدان رابعة العدوية شرق القاهرة، وميدان النهضة في الجيزة. ولم يَغِبْ عن هذه الأخبار وُصف محاولات تنكّرهم وهروبهم واختبائهم. وفي الوقت الذي أعلنت فيه السلطات اعتقال أحدهم في واحة سيوة في الصحراء الغربية، جرى تساؤل عن عدم لجوء قيادات الإخوان إلى سيناء للاحتباء بالجماعات التي قيل إنها تنفّذ عمليات العنف بالتنسيق معهم.

فهل ارتبط العنف في سيناء بالأزمة السياسية في القاهرة (قبل بدء الحرب/العمليات العسكرية الموسّعة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، بسبب تنسيق جرى بين قادة الإخوان والجماعات المسلحة في سيناء؟ وهل أنّ "حماس" ضالعة في هذه العلاقة؟ ألا تعدّ حكومة "حماس"، بحكم المصلحة السياسية النفعية على الأقل، من أشد الأطراف حرصاً على تهدئة الأمور في سيناء تجنّباً لانفجار الوضع اقتصادياً وإنسانياً، إن أغلقت الأنفاق والمعابر بين غزة وسيناء؟

لا تستبعد نظرية الاحتمالات، المدعومة ببعض الحوادث القريبة، ترجيح استفادة "حركة فتح" من إشعال الأزمة في سيناء لمواصلة الضغط على "حماس"؛ فقد أعلنت وزارة الداخلية المصرية بالفعل عن إلقاء القبض على أحد الفلسطينيين المتورطين في أعمال عُنف في سيناء ممن ينتسبون إلى جهاز الأمن الوقائي التابع لحركة "فتح". كان خبراً مقتضياً ظهر على شريط شاشات التلفزيون الرسمي، ولم يتكرر كثيراً، ولم تلتفت إليه سائر وسائل الإعلام. في حين أظهر مقطع تسجيلي مُصوّر على موقع "يوتيوب" احتفال أقارب المقبوض عليهم في سيناء من حركة فتح بإطلاق سراحهم. ويذكر محامو المعتقلين في العريش اعتذار السلطات لفتحائين مقيمين في شمال سيناء عن القبض عليهم خطأً، وقد أُفرج عنهم من نيابة الجلاء العسكرية في الإسماعيلية، وصُرف لكل منهم مبلغ ٥٠٠ جنيه^(٢٠).

لكننا نستبعد التفسير التأمري للعنف السياسي في سيناء باختراق الأجهزة المصرية والإقليمية المجموعات المسلحة أمنياً واستخباراتياً، وتوجيهها جزئياً أو كلياً العمليات بالسطوة الفكرية أو المالية.

التي استهدفت مقرّ الاستخبارات الحربية في رفح المصرية؛ إذ أعلنت جماعة جديدة تدعى "جند الإسلام" مسؤوليتها عن العملية.

وتشبه "جند الإسلام" سابقتها "التوحيد والجهاد" في أمرين؛ أولهما أنّها رفحواوية بامتياز؛ إذ يصعب فصل المصري عن الفلسطيني فيها، سواء من حيث الكوادر أو السلاح والعتاد، كما تعتمد بصورة ملحوظة على الأنفاق. ويمكن القول إنّها محدودة الانتشار خارج رفح، حيث الجماعات المسلحة الأخرى. وثانيهما، اتّباع أسلوب التفجيرات الانتحارية العنيفة من دون قدرة عالية على المناورة القتالية؛ وذلك لترجيح عدم انتماء أعضائها إلى القبائل البدوية المسيطرة على الأراضي المحيطة. ويتّضح فارق المستوى بينهما وبين "أنصار بيت المقدس" و"أكناف بيت المقدس"، في طول الإعداد للعمليات والاعتناء بالتصوير والتحرير وجودة إخراج البيانات الإعلامية؛ ما يدلّ على التفاوت في الخبرة والتدريب والكفاءة.

اختلاط التكفير بالتوجّه الجهادي أمر له أصول تاريخية خارج سيناء، كما أنّ انفتاح "تنظيم الجهاد العالمي" على "القطين" بقرار من أيمن الظواهري، قد أنتج هجائن جديدة من الجماعات الإسلامية المتنوعة فكرياً وجغرافياً، محلياً وعالمياً. ومن المهم الإشارة إلى أنّ الرابطة الفكرية والمعنوية بين تنظيم القاعدة وبعض الجماعات المسلحة في سيناء التي قد تتجلى في تسجيلات صوتية داعمة من الظواهري أو الاحتفاء بتلك التسجيلات في موادّ مرئية تنتجها جماعة "أنصار بيت المقدس" مثلاً، لم يثبت تطوّرها إلى رابطة تنظيمية. النقطة المحورية هنا هي أنّ التماثل بين جهاديين سيناء وجهاديين القاعدة كان كبيراً في الفترة من شباط / فبراير ٢٠١١ وحزيران / يونيو ٢٠١٣؛ إذ اقتصر اختلاف جهاديين سيناء عن نظرائهم في القاعدة ميدانياً أخذاً بنظرية العدو القريب (إسرائيل) أولى من العدو البعيد (الولايات المتحدة الأمريكية)، وإن كانت الأرض السورية قد جمعت بينهما في ضوء عدّهم الثورة السورية معركة مذهبية عقائدية، فسافر إليها بعض جهاديين سيناء. أمّا الفترة بعد ٣٠ حزيران / يونيو، فالسمة الغالبة عليها هي التمايز والخصوصية الشديدة للسياق السيناوي الذي قد يكون حجر زاوية في تحولات إقليمية كبرى تبدأ بتصدير العنف المنظم خارج شبه الجزيرة انطلاقاً من إقليم قناة السويس^(٢١).

٢٠ معلومة يؤكدها عدد من محامي المعتقلين في شمال سيناء الذين يعتمد سير عملهم على حسن العلاقة، وعلى شيء من عدم الرسمية بينهم وبين القيادات العسكرية في الاستخبارات، وفي النيابة.

٢٩ كُتب هذا الجزء من الدراسة قبل انتقال عمليات "أنصار بيت المقدس" إلى خارج سيناء، وهو ما توافق مع توقّع الباحث؛ إذ كانت أولى العمليات النوعية الناجحة في مدينة الإسماعيلية على ضفاف قناة السويس، ثم المنصورة في الدلتا، وأخيراً العاصمة.

وعليه، فإن احتمال كون العمليات ضد الجيش والشرطة بعد الانقلاب وقائية، لا يعني التنسيق مع الإخوان المسلمين، ولكن يعني أن أعضاء الجماعات المسلحة أرادوا إعلان رفضهم الشديد عودة الدولة القمعية البوليسية بوصفهم من سكان المنطقة الحدودية وأصحاب الثأر مع الشرطة، وجهاز مباحث أمن الدولة الذي أعيد ضبطه إلى مواقعهم القديمة بعد انقلاب ٣ تموز / يوليو. فالمبادرة بالعمليات عقب الانقلاب قبل إعلان الجيش الحرب عليهم قد تُفهم في هذا السياق، من جهة أن المستهدف منه لم يكن المدنيّين، بل أفراد القوات النظامية ومركباتها. ويحتمل أن يكون المنحى الوقائي احترازيًا بعد عزل الرئيس المنتخب ديمقراطيًا (الكافر في نظر بعضهم)، والإجراءات التي رافقت عزله؛ ما رآه مؤشّرًا لعودة تعامل السلطات معهم كما كان الأمر قبل كانون الثاني / يناير ٢٠١١، الأمر الذي دفعهم لإيصال رسالة قويّة مفادها أنّهم لن يسمحوا بذلك حتّى لو قامت الحرب.

الصورة التي نقلتها دعاية الإخوان وأنصارهم، والتي ظلّت منصّة اعتصام رابعة تؤكّدها، هي أنّ سلطة الانقلاب في "حرب على الإسلام". وهي صورة كفيلة بإثارة حمية الجماعات المسلحة في شمال سيناء مدعومة بدماء المئات من الإسلاميين العزل الذين أريقوا في عدّة مواقع. وفي السطور المقبلة، تتبّع لمواقف أهمّ جماعة سلفية جهادية مسلّحة في سيناء، بما يدعم التفسير التضامني الدفاعي المستقلّ تنظيميًا وماليًا عن الإخوان في مصر وحماس في فلسطين، وبما يستبعد التوجيه / الاختراق الاستخباراتي / الأمني المصري.

"أنصار بيت المقدس" و"كامب ديفيد": من الخرق العدائي إلى التعطيل بالتنسيق المشترك

برز اسم "أنصار بيت المقدس" لأوّل مرة في فيلم تسجيلي بعنوان "وإن عدتم عدنا". أظهر الفيلم المنشور في ٢٠١٢ جوانب تفصيلية من عمليات تفجير خطّ الغاز الطبيعي المصدّر إلى دولة الاحتلال، مع بعض المقاطع الصوتية للقيادي في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري الذي أثنى عليهم. وتوقّف استهداف خطّ الغاز بإعلان المجلس العسكري إبّان حكمه، وقف تصديره إلى إسرائيل تنفيذًا لقرار المحكمة التي قضت ببطلان صفقة البيع. بعدها توجّهت عمليات "أنصار بيت المقدس" إلى داخل الأرض المحتلة؛ إذ استهدفت سيارة إسرائيلية في صحراء النقب بالقرب من الخطّ الحدودي في وسط

والاحتمال المرجّح هو استقلال إرادة هذه التنظيمات السياسية والعسكرية عن كلّ من الإخوان وحليفاتها حماس من ناحية، واستقلالها عن تلاعب الأجهزة الأمنيّة والاستخباراتية من ناحية أخرى؛ ما يدلّ على وجود معنى غير تآمري للعمليات التي تستهدف الجيش والشرطة، والتي ازدادت وتيرتها بعد انقلاب ٣ تموز / يوليو، وبلغت مداها بتصفية ٢٥ جنديًا أعزل بملابس مدنية في ما عُرف بمذبحة رفح الثانية^(٣١).

”

لا تستبعد نظرية الاحتمالات، المدعومة ببعض الحوادث القريبية، ترجيع استفادة "حركة فتم" من إشعال الأزمة في سيناء لمواصلة الضغط على "حماس"؛

”

يقود هذا الاحتمال إلى أحد تفسيرين محتملين؛ أولهما وقائي، والثاني دفاعي وتضامني. وكلا الاحتمالين منطلق من تصديق موقف هذه الجماعات المعلن محليًا إزاء سلطة الإخوان المسلمين؛ إذ رآوا محمد مرسي رئيسًا لحكم طاغوتي لم يطبق الشريعة، ولم يعلن الجهاد لتحرير أرض فلسطين ومقدّساتها. لقد حرصت الجماعات، على اختلاف تصنيفاتها، على إبداء معارضتها الشرعية / الدينية حكم مرسي والإخوان، سواء بتنفيذ عمليات داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أو بنشر آرائهم الدينية بخصوص تكفير الإخوان والسلفيين الذين قبلوا بالديمقراطية الإجرائية^(٣٢)؛ ففي عمليّتي أنصار بيت المقدس في إيلات وأكناف بيت المقدس في صحراء النقب، بعد تولّي محمد مرسي الرئاسة، إظهارًا لتحديّ السلفية الجهادية سلطة إخوان مصر الذين لم يبدوا أيّ اعتراض على استمرار معاهدة السلام. وهو ما يعدّ رسالة تضامن مع تيار السلفية الجهادية في غزة الواقع تحت السيطرة الفعلية لسلطة حماس التي توجّه لها سهام النقد لاحتكارها زناد المقاومة / الجهاد.

٣١ ذلك قبل أن تكون الجماعات نفسها مستهدفةً رأسًا بعمليات عسكرية موسّعة بدأت في ٧ أيلول / سبتمبر، لتشمل عملياتها النوعية لاحقًا تفجير مديرية أمن جنوب سيناء في تشرين الأول / أكتوبر، ثمّ تفجير حافلة جنود ومقتل ١١ جنديًا في تشرين الثاني / نوفمبر.

٣٢ لا يختلف الجهاديون في عدّ الديمقراطية من الممارسات الكفريّة، وإن كانوا يتفاوتون في الحكم على من سار على دربها. السلفية الجهادية لا تتوسع في تكفير الأفراد، لكنّ تيارات أخرى متقاطعة معها في الشقّ الجهادي تستهل الأمر بالتكفير، وقد سبق لها أن نشرت أفكارها التي قد تبلغ حدّ تكفير بعض رموز تنظيم القاعدة أنفسهم في المجتمع السيناويّ المحليّ.

غير أنَّ ذلك الإنكار لم يصمد طويلاً؛ إذ أصدرت جماعة "أنصار بيت المقدس" بياناً صباح السبت الموافق للعاشر من آب / أغسطس ٢٠١٣ تنعى فيه شهداءها الأربعة، وتعلن فيه أسماءهم بالكامل وانتماءهم القبلي، وقراهم الحدودية التي يسكنون فيها، موضحةً نجاة قائدهم الخامس من دون تسميته. وقد وجه البيان اتهاماً صريحاً للجيش المصري بالعملية لدولة الاحتلال، ناقلاً شهادات عيان لسكان المنطقة. ولقد توافق البيان الذي أصدرته جماعة "أنصار بيت المقدس" مع المنشور في الإعلام الدولي والصحافة الإسرائيلية، ما وضع السلطات العسكرية المصرية في حرج، وما دفع وكالة أنباء الشرق الأوسط الناطقة بلسان السلطة في مصر، إلى أن تنشر على لسان "مصدر أمني رفيع"، من دون تسمية، ادعاءه أنَّ قصف الجهاديين الأربعة قد جرى من طائرتي "أباتشي" و"جازيل" تابعتين للجيش المصري. وأشارت الرواية الأمنية الرسمية إلى حيازة اثنين من الجهاديين دراجة بخارية، وهو صحيح، لكنها زعمت ضبط منصة صواريخ موجهة تجاه الأراضي المصرية، على الرغم من أنه لا يوجد منطوق في استهداف الأراضي المصرية من أبعد نقطة حدودية في منطقة غير مأهولة.

لم تلبث "السلفية الجهادية" أن ردّت ببيان يوم الأحد الموافق للحادي عشر من آب / أغسطس لتكذيب المتحدث العسكري وغيره من القادة العسكريين الذين يسربون تصريحاتهم عبر وسائل الإعلام التابعة للسلطة. وأكدت "السلفية الجهادية" اتهامات أقرانهم في جماعة "أنصار بيت المقدس" الجيش المصري بالعملية وخدمة مصالح دولة الاحتلال. وقد أشارت "السلفية الجهادية" في بيانها إلى تجاوز الانتهاكات الإسرائيلية مرحلة اختراق الأجواء المصرية إلى تنفيذ العمليات ضد أهداف داخل الأراضي المصرية بإذن وتنسيق مع الجانب المصري، علماً بأن الطائرات العسكرية المصرية لم يُسمح لها بالتحليق في المنطقة الحدودية منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ إلا بعد إذن إسرائيل في ٢٠١٢ الماضي لأسباب متعلقة بملاحقة الجماعات المسلحة بوصفها "عدوًا مشتركًا" بين الجانبين.

بالتوازي مع بيان "السلفية الجهادية" أصدر تنظيم "مجلس شوري المجاهدين - أكناف بيت المقدس"، بيانه رقم (٣٩) بتاريخ ١٠ آب / أغسطس ٢٠١٣ الذي يؤكد رواية أقرانهم في "أنصار بيت المقدس" ونعيمهم فيه "الشهداء" الأربعة بأسمائهم وقبائلهم. وصعد الجيش المصري بشن غارة جوية على قرية "الثومة" جنوب مدينة "الشيخ زويد"؛ إذ قُصفت القرية بعدة قذائف أسفرت عن مقتل مواطنين، هما: عبد الله أحمد سام (٣٢ عاماً)، وجهاد جبر السويركي (٣٠ عاماً).

سيناء، ونفذت عدة عمليات في أم الرشراش (إيلات)، وقامت بتصوير جوانب منها وبثها في تسجيلات مصورة على موقع يوتيوب^(٣٣).

وبعد ذلك اتجهت جماعة "أنصار بيت المقدس" إلى استهداف الأراضي المحتلة، وكان ردّ استخبارات الاحتلال بتصعيد اخترق به السيادة المصرية بعملية اغتيال القيادي في التنظيم وأحد منفذي عملية أم الرشراش، إبراهيم عويضة بريكات، في ٢٦ آب / أغسطس ٢٠١٢. وفي تسجيل مصور بثته "أنصار بيت المقدس" على موقع يوتيوب بتاريخ ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، اعترف (منيزل محمد سليمان سلامة) بأنه الجاسوس الرئيس في العملية الذي جند جاسوسين آخرين، قام أحدهما (سلامة العويضة) بزرع شريحة إلكترونية أسفل خزّان الوقود بالدراجة البخارية الخاصة بـ "أبو عويضة"، واكتملت دائرة الانفجار بهذه الشريحة لحظة مروره فوق المتفجرات.

وجدّد جيش الاحتلال اختراقه سيناء في حزيران / يونيو ٢٠١٣؛ إذ جرى اختطاف وائل أبو ريدة، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة الذي كان في زيارة علاجية لابنه في القاهرة. ونشرت جريدة "الأخبار اللبنانية" على لسان مصدر استخباراتي محلي تأكيده تفاصيل اختطاف أبو ريدة، وإشارته إلى نجاته من عدّة محاولات للاختطاف داخل غزة، مع إبداء أسفه على أن يكون نجاح العملية أخيراً قد جرى باختراق السيادة والأمن القومي المصري^(٣٤).

ومن صور إنكار قيادة الجيش بعد الانقلاب اختراق السيادة المصرية، ما نقلته وكالات الأنباء العالمية ثالث أيام عيد الفطر (٩ آب / أغسطس ٢٠١٣) بشأن مقتل خمسة جهاديين في سيناء بقذيفتين صاروخيتين موجّهتين من طائرة إسرائيلية من دون طيار بالقرب من الخط الحدودي. فقد اكتفى المتحدث العسكري المصري بتعليق مقتضب على صفحته الرسمية على "فيسبوك" يشير فيه إلى "سماع انفجارين بين العلامتين الدوليتين (١٠) و(١١) في تمام الساعة الرابعة والربع من عصر الجمعة الموافق للتاسع من آب / أغسطس^(٣٥).

٣٣ الإسكندري، "تبنا محاولة اغتيال وزير الداخلية وقصفوا إسرائيل - أنصار بيت المقدس؛ مقاومة أم إرهاب؟"، الأخبار اللبنانية، العدد ٢١٠١، ٢٠١٣/٩/١١، على الرابط: <http://www.al-akhbar.com/node/191001>

٣٤ الإسكندري، "اختراقات أمنية إسرائيلية متكررة في سيناء وسؤال السيادة والكفاءة"، أحب سيناء، ٢٠١٣/٧/٢٠، على الرابط: <http://wp.me/p1xe8K-4q>

٣٥ "الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة" على الفيسبوك، ٢٠١٣/٨/٩، على الرابط: <https://www.facebook.com/Egy.Army.Spox/posts/353197188144603>

في ظهيرة يوم ١٩ آب / أغسطس ٢٠١٣؛ أي بعد أقل من خمس ساعات من وقوع مذبحة الجنود الثانية، نشرت "أنصار بيت المقدس" تسجيلاً مصوراً للجنود السبعة الذين سبق اختطافهم والإفراج عنهم في أيار / مايو من العام الجاري. ظهر الجنود في حالة صحية جيدة، وقد تحدّث أحدهم موجّهاً الشكر لجماعة "أنصار بيت المقدس" لتوسّطهم في الإفراج عنهم ولحسن معاملتهم. ووجّهت الجماعة على لسان الجندي نداءً للرئيس محمد مرسي وقتها مطالبين بالإفراج عن معتقليهم وسجنائهم.

بدا أنّ توقيت نشر الفيديو بعد ثلاثة شهور من تسجيله رسالة تبرؤ ضمني من التورط في مذبحة الجنود الثانية. فقد أظهرت جنازة الأعضاء الأربعة المقتولين في عيد الفطر تعاطفاً شعبياً محلياً جارفاً، وهو ما كان مهدداً بالفقدان إذا أُدين "أنصار بيت المقدس" بمذبحة الجنود. ولم يكد يمرّ أسبوعان حتّى جرى نشر بيان مثير للجدل ومربك للتحليلات تحت عنوان "غزوة الثأر لمسلمي مصر"، تبنت فيه جماعة "أنصار بيت المقدس" محاولة اغتيال اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية المصري، يوم ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣. وصدر البيان يوم الأحد ٨ أيلول / سبتمبر بعد أربعة أيام على المحاولة الفاشلة التي أصابت بعض المدنيين في موقع الحادثة بالقرب من منزل الوزير. وهو بيان صدم وسائل الإعلام المصرية؛ فكأنها تسمع باسم التنظيم لأول مرة. كما أربك البيان المراقبين الذين فهموا من متابعة "أنصار بيت المقدس" أنّها جماعة جهاد / مقاومة للعدو الإسرائيلي فقط.

يوم الثلاثاء ٢ أيلول / سبتمبر شنت الأباتشي المصرية قصفاً على قريتي "الثومة" و"المقاطعة" جنوب مدينة الشيخ زايد، وهي الواقعة التي حوكم فيها الصحفي السيناوي أحمد أبو دراع بسببها عسكرياً؛ لأنه نفى رواية الجيش الرسمية. وأكد سكان القرين أنّ القصف لم يسفر عن أي قتلى، وأنّ أحد المصابين الأربعة فقط قد جرى اعتقاله من مستشفى الشيخ زايد قبل تلقّيه العلاج، إلا أنّ التلفزيون الرسمي قد أعلن عن مقتل أكثر من عشرة وإصابة عدد أكبر من القتلى. كما نفى سكان جيران المنازل المقصوفة الرواية الأمنية الرسمية التي ادّعت تفجير مخازن سلاح.

أصدرت "السلفية الجهادية في سيناء" بياناً صباح الأربعاء ٣ أيلول / سبتمبر يصف الجيش المصري بالكذب والخيانة، ذاكراً خسائر القصف من منازل مدنيين والضرر الذي لحق بالمسجد، وقد أشار البيان إلى استهداف منزل أسرة أحد الجهاديين الأربعة الذين قُتلوا في عيد الفطر الماضي قبيل استهدافهم الأراضي المحتلة بصواريخ. وعلى الجانب الإسرائيلي، أشار موقع "ديبكا" في تقريرٍ خاصٍ نشره

أما تصعيد الجماعات المسلحة، فقد عبّر عنه البيان رقم (٤٠) الذي أصدره "مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس" صباح الثلاثاء ١٣ آب / أغسطس، معلناً مسؤوليته عن إطلاق صاروخ "غراد" واحد على قرية "أم الرشراش" (إيلات) في الساعة الواحدة من فجر اليوم نفسه، ردّة فعل سريعة على مقتل الجهاديين الأربعة، وأنّ منقذها قد عادوا من حيث أتوا سالمين، متوعّدين بمزيد من العمليات^(٣٦). وكانت "السلفية الجهادية" قد أعلنت قبل ذلك بيومين، في يوم الأحد ١١ آب / أغسطس، في بيانٍ موثق بالصور، بعنوان "حقيقة عملية الجيش في قرية الثومة ٢٠١٣/٨/١٠"، تضمّن تكديماً لرواية المتحدث العسكري، ونفيًا لوجود عملية عسكرية من الأساس، واصفةً ما حدث بأنّه قصف عشوائي لتضليل الرأي العام وإيهام الجمهور بأنّه كانت هناك عملية عسكرية مصرية في "العجراة"؛ إذ قتل الجهاديون الأربعة، ويجري استكمالها في "الثومة".

واتهم بيان "السلفية الجهادية" قوّات الجيش المصري بارتكاب عدّة جرائم، منها: استخدام القوّة المفرطة والأسلحة المميّنة في عملية استعراضية عشوائية، والقتل العمد لأبرياء ثمّ تلفيق تهمة تبرّر قتلهم من دون تحقيقٍ أو إثبات. كما اتهمها البيان بإشاعة الرعب والهلع في منطقة سكنية مكتظة بالنساء والأطفال والعجائز وتعريضهم للخطر القاتل من دون سبب أو مبرر، وتضليل الرأي العام، واتهام الأبرياء بتهمة باطلة من دون أدلة، وادّعاء بطولات وهمية في الوقت الذي تتعاون فيه مع "عدو الأمة" وتفتح مجالها الجوّي له فيتجسّس ويقتل ما يشاء، بحسب صيغة البيان.

ليلة الأربعاء، ١٤ آب / أغسطس، جرى فضّ اعتصام ميدان النهضة في الجزيرة مع سقوط عشرات القتلى، وفي الفجر بدأت عملية فضّ اعتصام ميدان رابعة العدوية في شرق القاهرة الذي راح ضحيّته مئات المدنيين العزل، وهي المذبحة التي أضافت تأكيد الخطاب التضامني دينياً في بيانات الجماعات السيناوية المسلحة التالية. وكان ملاحظاً أنّ خطاب التنظيمات السلفية الجهادية في سيناء ظلّ يتتعد عن توجيه الاتهام أو إعلان العداء تجاه السلطات المصرية وقوّاتها النظامية من الجيش والشرطة، إلى أن سقط أعضاء جماعة "أنصار بيت المقدس" الأربعة في عيد الفطر، وجرى تصعيد من الجيش المصري ضدّ الجماعات ومحيطهم السكاني في اليوم التالي.

٣٦ كانت هذه هي آخر عملية عدائية تستهدف قوّات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى كتابة هذه السطور، ومن المتوقع أن تكون آخر عملية لفترة ليست قصيرة بسبب العمليات العسكرية الموسعة الجارية منذ ٧ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣.

على مستوى العمليات، لا توجد معلومات دقيقة متعلقة بالجوانب الفنية والعملياتية سوى ادعاءات الرواية الأمنية الرسمية على الموقعين، إضافةً إلى بيانات الجماعات المسلحة، على رأسها "أنصار بيت المقدس" التي تدّعي فيها انتصاراتٍ جزئيةً على القوات النظامية^(٣٧). أما ما يمكن الحديث عنه يقيناً في الجوانب العملياتية، فهو الآثار الإنسانية والاقتصادية المدمرة والانتهاكات التي توطأت فيها القوات النظامية المصرية بقيادة أحمد وصفي، قائد الجيش الثاني الميداني، بإشراف قائد الأركان والقائد العام، وقد وصفها المنظمات الحقوقية بأنها "انتهاكات منهجية مستمرة"^(٣٨).

”

استفادت إسرائيل من انشغال الجماعات المسلحة بمواجهاتها للجيش المصري، وضمنت تأميناً لحدودها بمنطقة عازلة تنفذها القوات المصرية قسراً غير عابئة بممتلكات المواطنين ومساكنهم ومزارعهم

”

نُشر في بعض وسائل الإعلام^(٣٩) جانب من توثيق تلك الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الجيش في حق آلاف المدنيين من سكان المنطقة الحدودية في شمال سيناء، وقد يستغرق الأمر عدة سنوات لإثبات أن الانتهاكات بلغت رسمياً درجة "جرائم الحرب". لكن الذي لا شك فيه أنها شملت التهجير القسري، وتدمير المنازل والمزارع، وقصف المنازل والمساجد بالطائرات والدبابات من دون تحذير بالإخلاء؛ ما تسبّب في مقتل أكثر من عشرة أطفال، وأكثر من خمس نساء قبل نهاية شهر أيلول / سبتمبر. وذلك، فضلاً عن تعمد إحراق السيارات الخاصة، وذات الدفع الرباعي من دون أدنى ضرورة، وحرق "العشش" وبيوت الشعر التي كان بعضها مأوىً أوحدهم للفقراء المدقعين من بدو المنطقة الحدودية. وقد تواترت الشهادات عن النهب المنهجي

تعليقاً على هذه العملية، إلى أنها المرة الأولى منذ ٨ سنوات التي يفى فيها الجيش المصري بالالتزامات التي أبرمها حسني مبارك سنة ٢٠٠٥ إبّان الانسحاب الأحادي من قطاع غزة. ووفقاً لزعيم التقرير، اعتمد الجيش المصري على إستراتيجيتين متزامنتين منذ إطاحة محمد مرسي للتضييق على من سمّاهم "الإرهابيين" الذين يمثّلون خطراً على كلٍّ من مصر و"إسرائيل"، وهما: إقامة منطقة عازلة بطول ١٤ كيلومتراً هي حدود مصر مع غزة، وإقامة عشرات نقاط التفتيش التي تحدّ من وصول الإمداد البشري واللوجستي. كما ربط "ديكا" بين الضربة الجوية وقيام الجيش المصري بهدم الأنفاق في رفح؛ للتضييق على ما سمّاه حرية حركة المسلّحين من حماس ومن الجهاديين بين غزة والمنطقة الحدودية من شمال سيناء.

خطاب "أنصار بيت المقدس" الذي اتّسم بالتمرد المسلح على سلطة الدولة، لم يحمل أيّ مضمون يمكن تصنيفه إرهابياً بصورة قاطعة، إلا في البيان الذي أصدره التنظيم في ٨ أيلول / سبتمبر الذي ضمّ إلى المستهدفين بالاعتقال، بعض الإعلاميين (من دون تسمية) لاتهمهم بالتحريض على القتل وتصفية المعتصمين والمتظاهرين.

عقب بدء العمليات العسكرية الموسّعة في ٧ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، وبعد نشر "أنصار بيت المقدس" أكثر من بيان عن الخسائر التي ألحقها بالقوات النظامية المصرية، جرى بثّ تسجيل مصوّر يضمّ عدة لقطات لاستهداف قوات الجيش ومركباته. وكانت إحدى هذه العمليات قد استهدفت نقطة الارتكاز الأمني عند مبنى مصلحة الضرائب في مدخل حيّ الكوثر في مدينة الشيخ زويد. وهو ما يثبت عدم بدء العمليات ضدّ القوات النظامية بمذبحة فضّ الاعتصام؛ بل يمكن ردّها إلى ما أطلق عليه السلفيون الجهاديون في سيناء "مذابح الساجدين والصائمين"^(٣٧).

ما الذي جرى في سيناء تحديداً؟

يمكن تصنيف المشهد العسكري في سيناء في ثلاثة مستويات إجمالاً: المستوى العملياتي، والمستوى الإستراتيجي، والمستوى السياسي الدولي والإقليمي.

٣٨ تتجاهل البيانات الإعلامية للجماعات المسلحة ذكر القتلى غير السيناويين الذين يجري دفنهم كشهداء معركة، بلا تغسيل، ولا تكفين، ولا جناز، من غير أن يفنقدهم أحد من السكان المحليين؛ لأنهم وافدون من وادي النيل متخفّون في إيواء أعضاء الجماعات المحليين.

٣٩ "بعد ١٠٠ يوم من العمليات العسكرية الموسّعة انتهاكات منهجية مستمرة ومعاناة خانقة في سيناء"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٣/١٢/٢٢، على الرابط: <http://eces.org/?p=767534>

٤٠ "عمليات ضدّ الإرهاب أم عقوبات جماعية؟"، الأخبار اللبنانية، ٢٠١٣/١٤. <http://www.al-akhbar.com/node/191238>

٣٧ سبب التسمية هو وقوع بعض المذابح لأنصار مرسي والإخوان والاشتبكات القاتلة في شهر رمضان، وشيوع رواية بدء إطلاق النار أثناء الصلاة، سواء في صلاة الفجر في مذبحة "دار الحرس الجمهوري" في القاهرة أو في صلاة العصر في إحدى مسيرات العريش.

الأمني بمعاهدة السلام الذي كان يمنع الجيش المصري من الوجود في المنطقة (ج)، ويحرم عليه تحليل الطائرات العسكرية في سماءها. وحتى في العمليتين "نسر" و"نسر ٢"، كان المسموح به استثناء من الملحق الأمني، محدوداً نسبياً. أما الآن، فقد حلق الطيارون المقاتلون المصريون فوق المنطقة (ج) لأول مرة منذ ١٩٦٧، وجرى تمشيط المنطقة جواً وأرضاً أكثر من مرة. كما أنه من المرجح مناورات القوات المتعددة الجنسيات والمراقبين MFO، وإدخال معدّات غير متّفق عليها ممنوعة وفقاً للمعاهدة وملحقها الأمني، بل ربما غير متّفق عليها حتى في التنسيقات الأمنية الأخيرة والراهنة.

من الطبيعي أن يعمل الجيش من أجل الحفاظ على التزام الدولة بمعاهداتها الدولية القائمة، بغض النظر عن الرفض الشعبي لها أو الحاجة إلى مراجعتها وتعديلها أو حتى الانسحاب منها؛ فالدولة المصرية ملتزمة بعدم شنّ أي فعلٍ حربيٍّ أو عدائيٍّ تجاه "دولة إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن الثمن الذي يدفعه الجيش المصري، عسكرياً وسياسياً، مقابل هذه الالتزامات وتحقيق تلك الأهداف باهظ؛ فإعلان الجيش الحرب على الجماعات المسلحة والمواجهة المفتوحة معهم، ميدانياً كما بدأ بالفعل، أو إعلامياً كما أعلن لاحقاً، أعطاهم مسوّغاً بوصف عملياتها ضده من باب دفع الصائل (ردّ المعتدي)، ثم لم يلبث خطابها أن اتهم الجيش صراحة بالردة والكفر.

بعيداً من ردود الفعل الغاضبة والانتقامية التي قد تدفع إلى انتشار ظاهرة "جيش الرجل الواحد"، والتي قد تكلف السلطة والمجتمع خسائر فادحة يصعب توقّعها، فإن الجماعات قد هدّدت سابقاً مبعوث مستشار الرئيس المعزول محمد مرسي للحوار المجتمعي عقب مذبة رفع الأولى في ٢٠١٢ بأنّ ردّها على استهدافها بعمليات عسكرية في سيناء سيكون في قلب القاهرة ووادي النيل. وقد أوفت بوعيدها، وأعلنت "أنصار بيت المقدس" استهداف موكب وزير الداخلية بالقرب من مسكنه في مدينة نصر (٤ أيلول/سبتمبر)، وكذلك مكتب الاستخبارات العسكرية في الإسماعيلية (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر) الذي يعدّ حصناً في ثكنة عسكرية، وذا أهمية قصوى في منطقة القناة وسيناء، وأخيراً اغتيال ضابط في مباحث أمن الدولة (الأمن الوطني) في حيّ مدينة نصر في القاهرة (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر).

يعدّ خروج أنصار بيت المقدس وسائر الجماعات السلفية الجهادية التي كانت تقصر نيرانها على الجانب الإسرائيلي من دون التورط في المشهد السياسي المصري أو الفلسطيني، عن مسارها الذي التزمته

لمحتويات المنازل من أموال ومصوغ، بل حتى الملابس والمفروشات والمأكولات؛ وذلك قبل إحراق الأثاث بالكامل من دون توجيه أدنى اتّهام أو اعتقال لأيّ مشتبه فيهم^(٤١).

لكل هذه الممارسات آثاراً اجتماعية واقتصادية وسياسية، لكنها لا تعطي مؤشرات كافية عن تحليل الجانب العملياتي من المشهد الجاري، وإن كان قد ثبت ببعض الصور، والتسجيلات المرئية، والروايات المحليّة، صحّة ادّعاءات الجماعات المسلحة بإيقاع خسائر في صفوف الجيش في تلك الحرب التي هي غير المتكافئة فنيّاً، والتي يصعب تصنيفها على أنها حرب شوارع، أو حرب تضاريس وعرة. والحقيقة أنّ أرض العمليات الجارية كلّها سهلة ومنبسطة بعيداً من جبال وسط سيناء التي طالما نسجت بشأنها الأساطير الأمنية (مثل جبل الحلال)^(٤٢). ومن المؤكّد أيضاً أنّ أعضاء الجماعات المسلحة ينسحبون تكتيكياً - في المدهامات غالباً - إلى خارج القرى، ولا يجري القبض على أيّ منهم، ثمّ ينامون القوّات النظامية ويشتبكون معها أو يستهدفون مركباتها بالعبوات الناسفة على الطرق بين القرى.

وبالنسبة إلى المستوى الإستراتيجي، فقد استفادت إسرائيل من انشغال الجماعات المسلحة بمواجهاتها للجيش المصري، وضمنت تأميناً لحدودها بمنطقة عازلة تنفّذها القوّات المصرية قسراً غير عابئة بممتلكات المواطنين ومساكنهم ومزارعهم. وحتى إن لم تقض العمليات على الجماعات، وأغلب الظنّ أنّها لم تفعل، فقد استنفدت جانباً كبيراً من طاقتها ومن تسليحها بقدرٍ يصعب تعويضه في المستقبل القريب؛ فالطفرة التي شهدتها سيناء في نوعية السلاح وكمياته بعد اندلاع الثورة الليبية وأثناء فترة الانفلات الأمني في مصر، يصعب توقّع تكرارها في المدى المنظور؛ وذلك للأوضاع الأمنية المختلفة تماماً.

لم تخلّ العمليات من استفادة إستراتيجية للجيش المصري، بعيداً من ادّعاءات فرض السيطرة والسيادة المردودة بحقائق التنسيق الأمني مع إسرائيل قبل نشر أيّ قوّات. لكنّ عمليّاً، جرى تعطيل الملحق

٤١ "الأخبار" تجول في قرى سيناء وتعاين دمار وضحايا عمليات عشوائية: شهادات ودماء تدحض الرواية العسكرية"، الأخبار اللبنانية، ٢٠١٣/٩/١٨، على الرابط:

<http://www.al-akhbar.com/node/191500>

٤٢ يقع جبل الحلال في الشمال الشرقي لمدينة نخل وسط سيناء، والجنوب الشرقي لمدينة العريش. ويمتد طويلاً بين أراضي قبيلة التياها وأراضي قبيلة الترابين لأكثر من ٤٠ كيلومتراً. لجأ إليه بعض المطلوبين الجنائيين من قبيلة الترابين في عهد حبيب العادلي وزير داخلية مبارك، ونسجت حوله أساطير أمنية زائفة بخصوص لجوء الجماعات الأيديولوجية المسلحة إليه واختبائهم فيه، وهو ما يستحيل عمليّاً لرفض القبيلتين المهيمتين على أراضيه إيواء مطلوبين غرباء.

عسكريًا. واختارت قيادة الجيش في القاهرة بالاتفاق مع النظراء في تل أبيب، تعطيل الملحق الأمني جزئيًا وموقتًا، عوضًا من تهديد المعاهدة التي يبدو أن فكرة مراجعتها لتوافق إرادة الشعب المصري لا تزال خيالًا لم يرد في بال أي سلطة تلت سقوط مبارك. ويبدو أن الأولوية تتجه إلى مصلحة متمثلة بضمان دعم إسرائيل لموقف السلطة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

تتضافر الشواهد على إشادة الجانب الإسرائيلي بالتعاون الأمني في مواجهة الجهاديين و"الإرهابيين" بوصفهم عدوًا مشتركًا بين مصر و"إسرائيل"، وهو ما عبّر عنه كل من الصحافة الإسرائيلية وندوات مراكز الأبحاث في واشنطن العاصمة التي يستضاف فيها باحثون ومبعوثون أمريكيون^(٤٤) قابلوا عددًا من قيادات الجيش المصري، بمن فيهم وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي شخصيًا. وقد رصد السكان المحليون في المنطقة الحدودية من شمال سيناء، ممن يجيدون العبرية ويتابعون التلفزيون الإسرائيلي، خبرًا بثته القناة التلفزيونية العاشرة مرة واحدة ولم تكرر بثه؛ وهو خبر مجمله وصول وفد عسكري رفيع المستوى من تل أبيب إلى القاهرة في نهاية الأسبوع الأول من العمليات العسكرية الموسعة (أي يوم ١٣ أو ١٤ أيلول/سبتمبر)، وأن الوفد أجرى محادثات لمدة ساعتين ثم غادر.

هل من أفق للمستقبل؟

اعترف وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، رسميًا بوقوع أضرار وخسائر غير مبررة في العمليات العسكرية الموسعة الجارية في المنطقة الحدودية من شمال سيناء منذ السابع من أيلول / سبتمبر ٢٠١٣. وأعلن السيسي أنه سيجري تعويض من أصابهم الضرر من عمليات الجيش والشرطة، وقدم اعتذارًا بسبب ما أصابهم من "خسائر في

الرعاية الأميركية لاستمرار المعاهدة. وقد عبّرت الوثيقة السرية المسربة عبر موقع ويكيليكس رقم (CAIRO181_a) والمؤرخة في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ عن عدّ مبارك المساعدات الأميركية العسكرية لمصر بقيمة ١,٣ مليار دولار، تعويضًا لا يمكن المساس به من أجل صنع السلام مع إسرائيل. على الرابط:

http://www.wikileaks.org/plusd/cables/10CAIRO181_a.html.

٤٤ على سبيل المثال: عقد معهد ويستمنستر مؤتمرًا صحفيًا في واشنطن العاصمة يوم الثلاثاء ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ استعرض فيه الوفد الذي أرسله المعهد في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى مصر لمقابلة عبد الفتاح السيسي وعدد من القادة العسكريين والحكوميين. وقد تشكل الوفد من ثلاثة من كبار القادة العسكريين الأمريكيين السابقين وخبراء مكافحة الإرهاب. نشر الإعلان عن المؤتمر الصحفي على الرابط:

<http://goo.gl/9bMwhv>

ويمكن مشاهدة المؤتمر نفسه على قناة المعهد على يوتيوب، على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=EqppsDaYrBQ>

منذ ثورة يناير، تحولًا إستراتيجيًا، وإذنا بحرب مفتوحة يغيب عن أفقها احتمالات الهدنة أو إعلان التهذئة؛ فصراع الأجهزة، أو حتى صراع الأجنحة داخل أجهزة السلطة، كانت الغلبة فيه لفائدة "صوت العقل" حتى شهر أيار / مايو ٢٠١٣؛ إذ جرى إنهاء أزمة الجنود السبعة المختطفين من دون تقديم تنازلات في التفاوض، ومن دون التورط في انتهاكات. لكن "صوت القوة" ارتفع وحسم الجولة التالية لمصلحته عقب مذبحه جنود رفع الثانية، في آب / أغسطس، بعد الانقلاب وعقب مذبحه فض الاعتصام. وانزوى صوت المقيمين للخدمة في سيناء من جهاز الاستخبارات العسكرية المدركين لخطورة التورط في انتهاكات ضد السكان المحليين وأثرها الذي لن يسهل محوه. تحول يلقى بالشك والتساؤل عن إمكانية أن يكون منفذ المذبحة مدرّكًا لصراع وجهات النظر بين الأجنحة الاستخباراتية والميدانية داخل الجيش، حريصًا على إطلاق يد البطش.

وعليه، يطرح هذا الاحتمال النظري أسئلة عن القدرة التنفيذية لطرف إقليمي (إسرائيلي مثلاً) على القيام بعملية راح ضحيتها ٢٥ جنديًا كانوا عزلاً ملبسهم المدنية متوجهين من العريش إلى مقر فوجهم العسكري في مدينة رفح.

لعل اختراق إسرائيل العمق المصري في عملية اغتيال القيادي في أنصار بيت المقدس إبراهيم عويضة، أو في اختطاف وائل أبو ريدة، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، من قلب وادي النيل أثناء رحلة علاج ابنه، يحمل إجابة عن هذا التساؤل. وعلى الرغم من عدم توجيه اتهام رسمي لأي طرف في مذبحه الجنود الأولى التي تبرأت منها الجماعات السيناوية المسلحة كلها، فإن تصفية وحدة عسكرية كاملة قوامها ١٦ جنديًا داخل مقر الوحدة بزيهم العسكري وسلاحهم الخفيف والثقيل، تلت إلى قدرة "مجهولين" على تنفيذ عمليات بهذا المستوى لأهداف سياسية وإستراتيجية ربما لا تنكشف بوضوح إلا بعد مرور سنوات.

أما على المستوى السياسي الدولي والإقليمي، فقد بالغت السلطة المصرية القائمة منذ الانقلاب في الالتزام بتعهداتها مع إسرائيل، مخافة وقف المساعدات العسكرية الأميركية وانهيار أحد أهم ركائز اتفاقية "كامب ديفيد" ومعاهدة السلام^(٤٥) إن عدّه الكونجرس انقلابًا

٤٣ لا يوجد نص في أي من اتفاقية "كامب ديفيد" (١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)، ولا "معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل" (٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩)، يلزم الولايات المتحدة الأميركية بتقديم مساعدات عسكرية لطرفي المعاهدة كجزء من إبرامها. لكن من المعروف أن الدور الاستثنائي الذي قامت به الولايات المتحدة الأميركية في الاتفاقية والمعاهدة تجاوز الوساطة إلى الرعاية والإشراف، وهو ما عبّرت عنه بعض النصوص؛ لذا لا يمكن فصل المساعدات العسكرية عن

المتضررين مادياً، من دون الإشارة إلى الأرواح التي زهقت، ومن دون أفق لوقف العمليات قريباً (٤٦).

مستقبل سيناء في ما يبدو مُلبّد بالغيوم؛ نظراً إلى الانتهاكات الوحشية التي تمارس ضد أهلها بما يفوق خبراتهم وذكريات شيوخهم مع انتهاكات جيش الاحتلال (٤٧)، وبما يدفع بعض كهولهم إلى الترحم على أيام قمع مبارك لكونه أهون مما يتجرعونه الآن. وفي كل الأحوال يخسر الجيش الوطني الذي طالما ارتبط الوجدان الجمعي لأهل سيناء به بكل ما هو مشرف وإيجابي. وفي ظل إقصاء أبناء سيناء من الجيش والشرطة، فإن العمليات تحمل في طياتها سمة التمييز / الانتقام الجغرافي. لقد رسخت العمليات الموسعة، وما اشتملت عليه من عقاب جماعي، التمييز بين أهل سيناء وأهل وادي النيل. واستدعت مقارنة "المصريين" - أي أهل وادي النيل - بمن سبقهم في المرور بسيناء من خارجها؛ أي الأتراك، والإنكليز، والصهاينة.

لا يزال انحياز أغلب سكان سيناء إلى الدولة المصرية، وليس الحكومة القائمة أو غيرها من الحكومات، وهو ما يظهر في أقوال الكبار ولعب الصغار. ولا يزال العلم المصري يحمل رمزية لأنه "بديل علم الصهاينة"؛ فيرسمه الأطفال في لوحات تعبيرية بسيطة، يرفرف فيها فوق سيارة دفع رباعي، تحمل مدفعاً ثقيلًا، يشتبك به ملثمٌ يرتدي جلباباً (بطل الرسم) مع قوات الجيش. وحين يستفسر المعلم من التلميذ صاحب الرسم، يجيبه بأنه يدافع عن أرضه، حاملاً علم بلده. جرح غائر في نفوس أهل سيناء لا يبوحدون به إلا بعد طول مثابرة ومعايشة، أو تكشفه رسوم الأطفال، فيتلمس الباحث مدى الهوة اللازم سدّها على مدار سنوات طويلة مقبلة من المصالحة، والعدالة الانتقالية، والتنمية بالمشاركة.

المباني أو الأراضي^(٤٨)، غير أنّ أهل سيناء رأوا أنّ اعتذاره يستوجب اعتذاراً؛ لتجاهله الضحايا في الأرواح البشرية، وقام مدير الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري على موقع "فيسبوك" بحذفه لاحقاً.

تراجع الجيش عن نفيه الصارم أنّ أحدًا من المدنيين العزل لم يسقط برصاصه بعد مصرع حسين حسن خلف، نجل شيخ مجاهدي سيناء وبطل حرب الاستنزاف في السبعينيات، الحاج حسن خلف. وسقط حسين قتيلاً نتيجة لإطلاق نار عشوائي من جانب الجيش. وطالما نادى الشيخ حسن خلف بضرورة تحمّل أخطاء الجيش في عملياته ضدّ الجماعات المسلحة. وللحاج حسن خلف وضعٌ استثنائي في علاقة الجيش بأهالي سيناء، فهو من المدعوين دومًا في احتفالات الجيش. وهو بطل حرب سابق استحقّ "نجمة سيناء"، لمشاركته بوصفه متطوعاً في حرب الاستنزاف ومحكوماً في سجون الاحتلال بمجموع أحكام بلغ ١٤٥ سنة.

اقتضى مقتل حسين حسن خلف تعزية رسمية من الجيش لوالده مع منحه لقب "شهيد"، من دون الاعتراف العلني بمقتله برصاصهم. وقد أتي متزامناً مع نشر صورة الشيخ أسعد البيك، أمير دعوة أهل السنة والجماعة الذي اعتُقل في مدينة العريش بزعم إصداره فتوى تحريضية ضدّ قوات الجيش والشرطة. ولأسعد البيك مكانة دينية واجتماعية كبيرة في العريش والمنطقة الحدودية، وهو معروف بأنه من مؤسسي لجان فضّ المنازعات الشرعية (القضاء الشرعي) في سيناء. نُشرت صورة له وهو معصوب العينين ومقيّد اليدين بطريقة مهينة بجوار أحد المعتقلين الشبان داخل مدرّعة. ما أثار غضب كثير من شبّان العريش السلميين؛ فأعلن بعضهم عزمه على استخدام العنف، وفقاً لناشطين حقوقيين وصحفيين محليين. وتضاعف الغضب بسبب اعتذار السيسي الذي اهتمّ بالخسائر من المباني والأراضي وبتعويض

٤٦ المرجع نفسه.

٤٧ هذه المقارنة نقل حربيّ لما سمعه الباحث من بعض كبار السنّ في المنطقة الحدودية من الرجال والنساء، بعضهم يحمل قلائد وشهادات تقدير من الجيش المصري لأدوارهم البطولية أثناء الحرب وطوال فترة الاحتلال حتى الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٨٢. وقد أبدوا مرير أسفهم على أنهم شهدوا بأعينهم من ممارسات الجيش المصري ما لم يقدّم به جيش الاحتلال في سيناء، في المناطق نفسها. وهي رؤية ذاتية خاصّة بمن تحدّث بها، ولا ينبغي إطلاقها للمقارنة بين انتهاكات الجيش المصري وجرائم الجيش الصهيوني بوجه عام.

٤٨ الإسكندراني، "سيناء: قوة ناعمة وبطش تحت سقف واحد"، الأخبار اللبنانية، ٢٠١٣/١٠/٤، على الرابط:

<http://www.al-akhbar.com/node/192588>